

كما أننا ، بما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد التناكم فإظرا مؤقتا على الأوقاف الأهلية المحال إدارتها على الوزارة مؤقتا حتى يثبت استحقاق النظر عليها لمن يستحقه بمقتضى شروط واقفها سواء كانت إقامتكم كما ذكر على وجه الاستقلال أو بالانضمام لناظر الوقف الأصل أو ناظرا حسبيا أو مشرفا .

لقد أصدرنا أمرا هذا لمعالكم بذلك لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاهما

مدون بقصر القبة في غرة صفر سنة ١٣٧٠ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠)

هاروق

### أمر ملكي رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٠

بتوكيل حضرة صاحب المعالي إسماعيل رمزي باشا وزير الأوقاف

في إعطاء الإذن بالخطبة في الجوامع

لحضرة صاحب المعالي إسماعيل رمزي باشا ، وزير الأوقاف

أنه بعد علمنا بما تضمنته الأمر العالي السابق صدوره لظنارة الأوقاف العمومية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٩٧ نمرة ٢ ، وبما تضمنته مكتوبة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالي بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥ نمرة ٢٩٠ ، قد أجزناكم وأذناكم في إعطاء الإذن بالخطبة عتالمن يتبين مجددا أو خلفا لسلف من الخطباء بالجموع المعدة لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بمصر والاسكندرية وسائر الثنور والبنادر ، جميع الجهات الداخلة في دائرة حكومتنا بعد معرفة كونه أهلا لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بالخطبة فيها تطبيقا للأحوال الشرعية ، ويتصرح في المأذونية التي تعطى لكل من الخطباء المولوا إليهم بأن له التستنايه عند الاقتضاء ، كما أننا أذناكم أيضا أن تتيبوا بدلا عنكم في إعطاء هذه الرخصة من تتيبونه بحسب ما تقتضيه دواعي الأحوال بحيث لا يقيم أحد هذه الشعائر غير المأذونين بذلك إذنا صحيبا على هذه الكيفية ولا يتقرر شئ للوزارة على هذه القاعدة

لأصدرنا أمرا هذا لمعالكم كما ذكرنا لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاهما

مدون بقصر القبة في غرة صفر سنة ١٣٧٠ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠)

هاروق

### أمر ملكي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠

بتوكيل حضرة صاحب المعالي الدكتور حامد زكي

وزير الاقتصاد الوطني

لحضرة صاحب المعالي الدكتور حامد زكي وزير الاقتصاد الوطني

أقتضت إرادتنا توكيلكم عتال في كل ما يختص به الحال من شؤون وزارة الاقتصاد الوطني من بيع ما يرخص بيده من الأطلان والأملك والأراضي ملك الحكومة الجائر بيها ، وفي شراء ما يلزم شراؤه من أملك الأفراد لمصلحة الحكومة أو للنافع العمومية ، ورخصنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم في جميع ما ذكر .

لقد أصدرنا أمرا هذا لمعالكم للعمل بمقتضاهما

مدون بقصر القبة في غرة صفر سنة ١٣٧٠ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠)

هاروق

### أمر ملكي رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠

بتوكيل حضرة صاحب المعالي إسماعيل رمزي باشا وزير الأوقاف

في إدارة الأوقاف

لحضرة صاحب المعالي إسماعيل رمزي باشا وزير الأوقاف

كما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عتال في إدارة الأوقاف المشمولة بنظرا وتابعة لوزارة الأوقاف ، وفي قبول النظر على الأوقاف التي تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتحرير التقارير المتعلقة عنها باسمنا في الأحوال التي تستلزم ذلك ، وفي المرافعات المختصة بهذه الأوقاف ، وتوكيل من توكلونه عنكم في ذلك مع توكيلكم أيضا في إدارة سائر الأوقاف المنسوبة نظرها لنا ومحولة على الوزارة لإدارتها ، ورخصنا لكم في جميع ما هو مخصص للوزارة من قبل ، مع زيادة ماترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها ، أو ترميمات أو نحوه ، أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التي تستحسنونها بغير توقف في الإجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم إيرادها ، وكذلك وكلناكم لإجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الأوقاف التي يرى استبدالها وتأجير ما يرى تأجير من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شراؤه للأوقاف ، وأذناكم أيضا في توكيل من ينوب عنكم في توقيع الصيغ الشرعية فيما توضع ، وبالجملة رخصنا لكم في إجراء سائر الترخيصات الصادرة عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل .